

موقف الشريعة الاسلامية من الرشوة

الرشوة هي اخطر داء ، وشر انواع الفساد الذي يصيب الوظائف العامة ، وينخر جهاز الحكم ، ويعيق القائمين بتسيير مصالح الناس وتسيير شؤونهم ، فهي مفسدة للإدارة والموظفين .

صور الرشوة

وللرشوة صور عدة يمكن اجمالها بالاتي :
اولا / بطلب المرتشي الرشوة من الراشي مباشرة فيوافق الراشي .

ثانيا / بعرض الراشي الرشوة على المرتشي فيقبلها .

ثالثا / بتوسط أو تدخل شخص ثالث وهو الوسيط أو المتدخل بين الراشي والمرتشي لانتظام الرشوة بينهما .

رابعا / قد تكون الرشوة معجلة كالهديّة أو العطية .

خامسا / قد تكون الرشوة مؤجلة كالوعد .

سادسا / قد تكون الرشوة بصورة تعاقد ، كالمنفعة كان يشتري الموظف من صاحب الحاجة امرا باقل من قيمته .

سابعا / قد تكون الرشوة لنفسه وقد تكون لغيره سواء من ذويه أو اقاربهم أو من غيرهم .

موقف الشريعة الاسلامية من الرشوة

جرم الإسلام الرشوة ، قال الله تعالى (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتَتْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيشًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) سورة البقرة آية (١٨٨) ، (ولعن النبي صلى الله عليه واله وسلم الراشي والمرتشي) ، فالرشوة مدعاة الى انتشار الظلم ، والفساد ، فتطمس الحق وتحجب العدل وتخفي الجرائم ، وتقدم الجهلاء في الوظائف العامة ، وتؤخر الأكفاء ، وترفع الخامل ، وتخفض العامل ، فتموت الهمم وتضعف العزائم ، ومن ثم حرمان كثير من الناس من حقوقهم بالطرق المشروعة لعدم امكانهم دفع الرشوة ديناً او عجزاً ، فهي في كل مكان ومجال داء ، لذلك جاء حكمها قاطع بتحريمها مؤثماً لفاعلها موجباً بمعاينة ليكون طريقاً من طرق حفظ حقوق الافراد والجماعات من الضياع .

وتحقيقاً لذلك فقد حرم الاسلام على الموظف اخذ الرشوة بجميع صورها حيث جاء في رد المحتار على الدر المختار : ان اقسام الرشوة اربعة :

الاول / الرشوة على تقليد القضاء ، وهي حرام على الآخذ والمعطى .

الثاني / ارتشاء القاضي ليحكم ، وهو حرام على الآخذ والمعطى .

الثالث / اخذ المال من اجل ان يسوي امره عند السلطان دفعا للضرر او جلبا للنفع ، وهو حرام على الآخذ فقط .

رابعا / ما يدفع لدفع الخوف من المدفوع اليه على نفسه وماله ، وهو حلال للدافع حرام على الآخذ ؛ لان دفع الضرر عن المسلم واجب ولا يجوز اخذ المال ليفعل الواجب .

هل الهدية رشوة

حذر الاسلام من قبول الهدية خصوصاً لمن كان لا يهدي اليه قبل ولايته . واذا حصل الاهداء كان هذا نوعاً من الرشوة لقول النبي صلى الله عليه واله وسلم (هدايا العمال غلول) رواه الامام احمد .

عقوبة الرشوة

وتأسيساً على ما تقدم فقد حرم الاسلام الرشوة ولم ينص على مقدار عقوبتها بصفتها من العقوبات التعزيرية ؛ اذ كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ففيها التعزير ، فالعقاب عليها متروك امره لتقدير ولي الامر ، مثل مصادرة الرشوة ، عقوبة التوبيخ ، الغرامة ، الحبس ، والجلد ، وغير ذلك مما يراه القاضي من العقوبات قطعاً لدابر الفساد . كل ذلك تبعاً لجسامة الفعل المنسوب للموظف .

كريم النداوي



ان سعي الحكومات من أجل تحقيق نظرية النزاهة والشفافية على مستوى القطاع العام يتطلب دراسة كافة الامكانيات الايجابية من ناحية والمعوقات السلبية من ناحية أخرى لما من شأنه بلوغ الغاية المنشودة وبأكمل صورها .ولواقينا نظرة سريعة على تركيبة أي دولة من هذه الدول لوجدنا أنها تتفق على وجود أربع تحديات تقف أمام تحقيق هدفها السامي .

روعة الدباغ

أولاً : التحديات السياسية :

يرتبط هذا التحدي بطبيعة النظام السياسي السائد وفلسفته في الحكم. ومن اهمها الطبيعة الدستورية له وبشكل أساس أسلوب تداول السلطة ودرجة انفتاحه على المجتمع.

وتكمن التحديات في هذا الجانب بمهمة إقناع المسؤولين بأهمية الشفافية ودورها في تحقيق النظام والعدالة.

واهميتهاالمتخذ القرار للعمل بشكل علني وبما يضمن معرفة الجمهور بالحقائق المتعلقة بنتائج أعمالهم وبالقرارات المتخذة من قبلهم وبالشكل الذي يضعهم امام المسألة المبكرة في حال الخطأ لمنع التماهي فيه واماكنية وقوع ضرر أكبر للمجتمع في هذه الحالة وتعرض متخذ القرار الى درجات قصوى وعاجلة من المساءلة.

ثانياً : التحديات الاجتماعية :

أن تركيبة البنية الاجتماعية لأي دولة لها ثقلها الكبير وأثرها في تسهيل أو عرقلة تحقيق مبدأ أو نظرية النزاهة والشفافية . فالمجتمعات محكومة بالعديد من القواعد والضوابط التي تحكم السلوك الفردي أو الفئوي على حساب المصلحة العليا. فعلى سبيل المثال بلدنا العراق حيث أن الصبغة العشائرية والقروية قد أمتد أثرها على المدينة بشكل أصبحت فيه بصمتها واضحة وجلية من ناحية وطبيعية تركيبة هاتين الفئتين التي تقوم بالأساس على صياغة قوانينها الخاصة بها والتي لها الثقل الأول على من ينتمي اليها من أفراد وجماعات جعل التركيبة الاجتماعية في الوقت الذي تفشى فيه الفساد تعتبر تحدياً ليس بالسهل امام الوصول الى الهدف المنشود والذي يتحقق بأحسن أشكاله من خلال شموليته وحديثه عند التطبيق .

أي أنه يجب تطبيق مقولة أن القانون فوق الجميع بغض النظر عن أي ثقل أو مبدأ عشائري أو قبلي أوغيرها ممن أصبحت تبيح لنفسها هاتشاً على أساس نظرية الاستقلالية العشائرية والعقائدية والتي لوعسنا بالزمن الى ما قبل ثلاثين أو أربعين عاماً لما وجدناها تتمتع بالمساحة الممنوحة لها الآن ومنذ عقدين أو أكثر ، والتي كانت محدودة ضمن أقاليمها وتقف عند الخطوط الحمر للقانون الذي يحكم الدولة .

ثالثاً : التحديات الاقتصادية :

من الحقائق التي لاتقبل الجدل أن الاستقرار الاقتصادي له أثره الكبير من أجل القضاء على الفساد وتحجيم التجاوزات على القانون اضافة الى خفض معدل الجريمة في أي بلد . وتعتبر ميزانية أي دولة واستقرارها تحدياً خطيراً امام مسألة بلوغ النزاهة والشفافية، أي أنه عند حدوث عجز ما فيها لايد أن يظهر أثره السلبي على كل جوانب الحياة في ذلك البلد بدءً بمستوى مدخول الفرد مروراً بالأسواق والنشاط الاقتصادي على المستوى العام والخاص فيها . وكذلك في نفس الوقت عند حصول فائض في الميزانية لايد من ظهور أثره الإيجابي على كل ماتم ذكره في الفقرة الأولى فيمتد ليشمل تحقيق الرفاهية الفردية والتوسع في المشاريع والأنشطة الاقتصادية والانفتاح على الدول الكبرى بما من شأنه تحقيق قفزات واسعة في عالم التطور والتقدم ومواكبة مسيرة التطور العالمية اضافة الى وجود وتنمية جزء من الفائض الذي من شأنه دعم مواقف الدولة داخليا وخارجيا أثناء الأزمات الطارئة كما حدث في الأزمة الاقتصادية العالمية قبل عدة سنوات .

فلو تمكنت الدولة من تحقيق التوازن في سلوكياتها تجاه الفرد في أوقات الرخاء كما هو في وقت الأزمات لتمكنت من قطع شوط كبير في بلوغ أحسن درجات النزاهة والشفافية في مجتمعها وبين أفرادها.

رابعا : التحديات الإدارية

إن البيروقراطية العالية أي الإجراءات المعقدة في مؤسسات الدولة والقوانين واللوائح غير الواضحة إذا ما تراكمت مع سرعة تغييرها وسوء التنظيم وعدم الاستقرار الإداري يعد من التحديات التي تواجه الشفافية في اداء دورها في عملية الإصلاح داخل المنظمات. فإذا كانت الشفافية تتضمن التزام الإدارة بإشراك المواطنين في

إدارة الشؤون العامة التي تمارسها لصالح ولحساب المواطنين الآخرين لايد في المقابل من اتباع (السستمّة) المنظورة أي النظام الذي يكفل تقديم الخدمات للمواطنين بأقل مايمكن من التعقيدات والروتين الذي يعتبر خير مدخل لضعاف النفوس من الإداريين للضغط على المواطن من أجل تسيير أو إنهاء إحدى المعاملات الادارية الواجبة التنفيذ . فعلى الرغم من أننا منذ سنوات عديدة نعيش في عصر التكنولوجيا لكننا نجد أن دول الشرق الأوسط قد بدأت تسوا وبخطوات ضعيفة العمل بالنظام الالكتروني ، وهذا مما يزيد من التعقيدات الادارية عن الكثير من الدول ولانقصد الدول المتقدمة بل حتى النامية كدول جنوب شرق آسيا مثلاً ، حيث نجد فيها أن أغلب المعاملات الادارية تتم عن طريق الانترنت بشكل يكفل للمواطن الحصول على حقه من الخدمات الادارية بأقل جهد وأقصر وقت وبأسلوب يلغي التعقيدات التي كما ذكرت قد تستخدم للضغط على المواطن من أجل دفع الرشاوى سعياً لإنهاء مايجب أنهائه ضمن الوقت المقرر ، وبالتالي تعود بالدول الى الوراء بعيداً عن تحقيق هدفها المنشود في تصميم مبادئ النزاهة والشفافية .

خطوط حمراء

الأخرى فهو النفط والكهرباء والماء والبناء والشارع والنقد والنخيل والتراب وكل شيء أملكه أنا وأنت وباختصار إنه الوطن وبه وعليه نعيش وكذلك سمعنا ونسمع عن خلايا أزمة لكل إنهار أو مشكلة ولم نسمع عن خلية أزمة للفساد فهل أن الفساد ليس بأزمة ؟ قد نتفق على أنه ليس أزمة طارئة ، لكنها متسارعة ومتفاقمة ومتراكمة ستكون أزمة حقيقية اقتصادية واستثمارية واجتماعية ونفسية وفي أوجها أزمة وطنية عويصة ، ألا يستحق الفساد ان أن تكون له خلية أزمة للمعالجة السريعة وقطع دابره ؟ وهل ذهبت هيئة النزاهة بعيدا في طموحها حين تبنت مبدأ الحفاظ على المال العام في كافة مؤتمراتها وأدبياتها ؟ هذا ما سمعناه من خطاب الهيئة في ملتقى بغداد الدولي فحفظ المال العام هو معيار النزاهة والفساد ، والأجدر بالدولة أن تضع الخطوط الحمراء حول المال العام ليكون بوليصة التأمين لحياة أفضل لي ولأطفاللي وأحفادي فلو وعينا جميعا أهمية المال العام وهو مال الدولة

ومال الشعب بكافة شرائحه فلن تلمع صورة أي رمز سياسي او ظاهرة أخرى أمام لمعان وقسدية المال العام إذا ما دفعنا ثقافتنا باتجاه هذه القِداسة والحرص على ما نملك على أرضنا ولن يسطع نجم أي إنسان وخاصة المرشحين لقيادة البلاد الا اذا أجاب عن أسئلة الناخبين في الاطمئنان على مالهم العام وطرح خطة تحكم قبضة الدولة والقانون عليه . هي اذن ثقافة شعبية وعامة لابد من تفعيلها أو حتى إيجاد مخدلات لها لحصاد مخرجاتها بعد جيل من الآن لأنها تكاد تكون متلاشية منذ عهد النظام السابق وزاد من تلاشيها مجاهرة المفسدين بفسادهم تحدياً للنظام الديمقراتي والدولة والتحافا بالسلطة التي يظن المواطن أنها كالجهود السابقة خط أحمر ولا يستطيع المساس بالمسؤول الفاسد ، كيف إذن نخض له الثقة بأهمية محاسبة المسؤول عن المال العام ؟ وكيف لنا أن نعرّفه بضالة المفاهيم الأخرى ذات الخطوط الحمراء اذا ما قورنت بالمال العام ؟ فهي خطوط

ايد السعيد

تزايد إطلاق مصطلح الخطوط الحمراء بعد التغيير عام ٢٠٠٣ بعد أن كان محصوراً في حدود الديكتاتورية وقد سمعنا ومازلنا كلمات مثل : دون هذه العقيدة خط أحمر ، لا تسبوا فلانا فإنه خط أحمر ، مطالبنا خط أحمر ، عزتنا وكرامتنا خط أحمر ، لا تسبوا العنب الأسود فدونه خط أحمر .. حتى أضحت حياتنا حمراء في حمراء بلون الدم وضاعت ألوان الطيف الجميلة وسط كل هذه الخطوط ورموزها ومسمياتها وما تمثله وما أكثرها من خطوط قانونية يجاهد مطلقوها في سبيلها وما أشجعهم في الدفاع عنها لأنها مبادئ تعني الكثير من القدسية لمن يطلقها وهي إلزام خلقي لمن يؤمن بها ولكن لم أجد بينها خطاً أحمر كان بودي أن أسمعه من مسؤول أو مواطن يجاهر به لينبه الناس الى المال العام ويحذر من الاقتراب منه أو هدره أو إهماله ليصنع أو يؤكد قدسية المال العام حال المحرمات

مصطنعة ومصنّعة زائلة حتما بزوال مسبباتها ، أما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض من ثروات هائلة للبلد وهي مورد عيشنا وتفاعلنا وبها وحدتنا وأمننا وأماننا .

وما جذب إنتباه الحاضرين في ملتقى بغداد الدولي هو الاسترداد لأنه المحور الرئيس في مناقشاته وثمة تلمحة بريئة طرحتها في زاوية داخل المؤتمر خارج النقاشات الرسمية وودت أن تصل الى المسؤولين عن الاسترداد هي أن الأصل في القضية أننا لن نحتاج الى جهود الاسترداد وما يصاحبها من دبلوماسية واتفاقيات وزمن وجهد ومال يضاف الى المال المهرب وقد تتحول هذه الخطوات والجهود الى إجراءات وتنازلات سياسية والعراق في غنى عنها ، لن نحتاج الى كل ذلك إذا ما وعى المواطن دوره في حماية المال العام وهو وقاية مما قد يتطلب علاجاً معقداً ، فهل لدى أبنائنا الجهد والمال والزمن لاسترداد ما أهملناه نحن ؟ المستقبل سيجيب .